شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

جامعة عين شمس
كليـــة الحقوق
قسم الاقتصاد والعلوم المالية

البترول العربي بين نفي التخلف وتعميقه

إعـــداد

فرحان عيـــاش محمـــد

للحصول على درجة الدكتوراه

أشـــراف

الأستاذ الدكتور / زين العـــابدين ناصر

أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق

جامعة عين شمس

١٩٨٣

((اهـــــداء))

« الى محرري هذه الثروة القومية من براثـــن
استغلال القوى الأجنبيـــة »

شكر وتقدير

يحق على — قبل أن أبدأ فى عرض هذا البحث — تقديم الشكر والعرفان بالجميل الى كل من تقدم بالعون والمساعدة . وأخص بالذكر أستاذى الجليل الدكتور / زين العابدين ناصر ، أستاذ الاقتصاد بالكليه ، الذى تولى الاشراف على الرساله بالرغم من أعبائه ، ولتوجيهاته القيمه ، والى أستاذنا الدكتور / أحمد جامع ، رئيس القسم على مشاركته بالمناقشة .

والى الأستاذ الفاضل الدكتور / ممدوح الشرقاوى ، الخبير الأول بمعهد التخطيط القومى ، الذى قدم لى من وقته وعلمه الكثير — كما أسجل تقديرى الى العاملين فى مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية والهيئة العامة للكتاب والجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعهد التخطيط القومى وجامعة الدول العربية والمكتبة البريطانية ، وأسرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، لما لمسته منهم جميعا من تعاون صادق مع الباحثين . الى هؤلاء ... والى الزملاء طلبة الدراسات العليا ، اذ أشكرهم على ما قدموه من تعاون مفيد فى شكل رأى ، أو نقد ، أو تجميع ، أو تجهيز احصائى ، أود أن اؤكد بشأن ما جاء بهذه الرسالة يعد مسئوليتى وحدى ولا يعكس بالضرورة آراءهم .

أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع مساعدا على تحقيق تنمية اقتصادية تستهدف تكامل الوطن العربى .

وبعد ، فاذا أفلح هذا العمل فى غايته ، فالفضل لكل من أتاح لى الفرصة ، وأما التقصير فهو منى وحدى .

الباحث ،،،

مقدمة عامة

لعب القطاع النفطى دورا أساسيا فى اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط ، وقد بدأت آثار هذا الدور تنعكس على الوطن العربى بأجمعه منذ الزيادات التى طرأت على الأسعار .

فاذا ما ألقينا نظرة اليوم على البلاد العربية ، نجد أنها ترتبط بالاستغلال البترولى بطريقة أو بأخرى ، واذا ما فهمنا البترول بأوسع معانيه من انتاج ونقل وتسويق وتصنيع وتبادل خبرات وانتقال أيدى عاملة ، فاننا نشاهد اشتراكها فى واحد أو أكثر من هذه العمليات ، أو أنها تستفيد منها بصورة غير مباشرة . فقد أصبح البترول القاسم المشترك لكل عمل عربى جماعى والمحقق لتطلعات العرب الاقتصادية والسياسية . ومن الممكن القول أن البترول قد انتقل بالعمل العربى المشترك من مرحلة التعاون المجرد الى مرحلة التكامل الاقتصادى والتكتل السياسى الذى يفرضه الانتماء الواحد ودواعى المجابهة والتحدى . وقد أثبت النفط كفاءته العالية وتميزه عن وسائل الطاقة الأخرى التى اكتشفها الانسان حتى الوقت الحاضر بسهولة تداوله وتعدد المجالات التى يستخدم فيها . وقد خصت الطبيعة بعض المناطق فى العالم ومنها الوطن العربى بهذه الثروة الحيوية ، حيث لدينا عدد كبير من المكامن النفطية المعلاقة ، لتمد العالم بجزء كبير من احتياجاته لدفع عجلة التقدم والتنمية الى امام .

لئن كانت حركة الاستقلال السياسى والتحرر الوطنى هى التى طبعت الحياة الدولية طوال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية ، فانه يبدو جليا أن مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادى هى التى أصبحت تؤثر ، خلال العقود المتبقية من هذا القرن ، فى ظروف الحياة السياسية والاجتماعية داخل كل بلد ، وخاصة فى البلدان النامية .

وبامكان الموارد البترولية أن تلعب دورا فى تحقيق أعلى نمو اقتصادى للمجتمع عن طريقين :

- استخدام عوائد النفط من العملات الأجنبية للاغراض الاستثمارية .
- كونها مدخلات Inputs أو مواد أولية فى الصناعات المحليه . ولا يستبعد طبعا تحقيق أعلى عوائد ممكنه من العملات الأجنبية عن طريق تصنيع الموارد البترولية لاغراض التصدير .

وقد قمنا باستخدام الاسلوب الاستقرائى القائم على دراسة الظاهرة من خلال جوانبها المختلفة وبياناتها المتاحة والخروج بنتائج رئيسية حولها مستعينين بما توفر حول ظواهر البحث من مراجع واحصاءات ، عامدين الى تقدير بعض البيانات وفق منطق اقتصادى نأمل أن نكون قد وفقنا به .

نتناول فى البحث موضوع الدراسة وذلك لسببين رئيسيين : الاول يرجع لما لهذه المادة من أثر فى هيكل الاقتصاد القومى . فقد صاحب تزايد العائدات والفوائض النقدية ازدياد مساهمة الدول النفطية فى الناتج القومى الاجمالى العربى بأقل من النصف فى الستينات الى حوالى الثلاثة أرباع قرب نهاية السبعينات ، مما أدى الى تحول منطقة الخليج العربى لمركز ثقل استراتيجى فى القرار والعمل العربى المشترك مما يحمل تلك المنطقة مسئولية تاريخيه .

الثانى بغية المشاركة فى قضية الساعه باستكشاف الصيغة الملائمة والبحث عن الاسلوب الاقتصادى الذى يتناسب وظروف الدول العربية . وهل بامكان البترول أن ينفى التخلف القائم ؟ أم أنه عاملا يتضافر مع غيره الى زيادة تعميقه ؟

وللاجابة عن التساؤل قمنا بتقسيم البحث على النحو التالى :

- باب تمهيدى : الاقتصاد العربى قبل فاعلية دور البترول •
- الباب الاوّل : الامكانيات البترولية فى العالم العربى •
- الفصل الاوّل : تطور الموقف العالمى للبترول وآثـــاره •
- الفصل الثانى : مؤشرات الاقتصاد العربى وأسعار البترول •
- الفصل الثالث : حركة الموارد النفطية العربيـــة •
- الباب الثانى : امكانيات الاموال العربية فى ازالة التخلف •
- الفصل الاوّل : الزامية توطين الارصده العربيـــة •
- الفصل الثانى : مدى توفر الوضع الايجابى للاستثمار فـــى الوطن العربى •
- الفصل الثالث : صناديق التنمية ودورها فى حركة الفوائض •
- الباب الثالث : البترول كأساس للبناء الصناعى •
- الفصل الاوّل : البتروكيماويات وصناعة التكرير •
- الفصل الثانى : أولوية استخدام الغازات الطبيعية •
- خاتمـــــه •
- النتائج والتوصيـــات •

باب تمهيـــــدى

"الاقتصاد العربى قبل فاعلية دور البترول "

((الفصـــل الأول))

"الاقتصاد العربى قبل الثمانينـــــات"

المبحث الأول

"الاقتصاد العربي بعد الحرب العالمية الثانية"

تعتبر اقتصاديات الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن الدول الاقل نموا داخل مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا . وعليه ، يتسم اقتصادها بكل سمات التخلف الاقتصادى والاجتماعى . ولعل أهم هذه الخصائص : انخفاض متوسط دخل الفرد ، ضعف معدل التكوين الرأسمالى ، صغر وبدائية النشاط الصناعى ، تأخير طرق وفنون الانتاج . وأن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية ، يعكس التفاوت فيما تحوزه من موارد طبيعية ومؤسسات اجتماعية وسياسية .

- حتى عام ١٩٤٥ لم تصدر الكويت النفط بشكل تجارى بالرغم من اكتشافه ، وكانت الكويت فى تلك الفترة محرومة من كل عناصر النمو الاقتصادى . وكان الاقتصاد الكويتى يقوم على استخراج اللؤلؤ ، صيد السمك ، بناء السفن ، التجارة البحرية .
- يعتبر الرعى أساس الحياة الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية فى تلك الفترة وأن دخل الفرد فى المملكة لم يتجاوز حد الكفاف . حيث تشير الاحصاءات أن دخل المملكة عام ١٩٤٥ لم يتجاوز خمسة ملايين جنيه . وأن هذا الدخل يتأتى أساسا من الضرائب التى تفرض على الحجاج . (١)

---

(1) Galal A. Amin, The modernization of Poverty. A study in the political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970. E.J. Brill, Leiden, Netherland, 1974.

— كانت ليبيا بعد الحرب تعتمد بشكل أساسى على المعونات الخارجية بعكس المملكة العربية السعودية والكويت ، ويقدر عدد سكانها فى تلك الفترة بحوالى مليون نسمة يقطنون أرضا مساحتها (١,٧٥) مليون متر مربع ، وحتى عام ١٩٥٨ ، أى قبل اكتشاف البترول ، تعتبر ليبيا ضمن أفقر دول العالم وأقلها دخلا .

— يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية التسع تقدما[1] . ويقدر متوسط دخل الفرد فى تلك الفترة (١٤٠) دولارا سنويا . ويتميز لبنان بانخفاض معدل الوفيات والمواليد وارتفاع نصيب الصناعة فى الناتج القومى وانخفاض نسبة الأمية وازدياد درجة التحضر . وكان لبنان يعتبر المركز التجارى الرئيسى للسلع المارة الى العراق ولبنان .

— أما بالنسبة للدول المتبقية وهى سوريا والعراق ومصر والسودان ، فكانت أهم سماتها الاقتصادية أنها من أغنى الدول من حيث ثرواتها الزراعية ، وباستثناء مصر لم تستغل هذه الدول امكانياتها . أما الأردن فكان يعتمد على المساعدات الخارجية ويعانى من ندرة المواد الأولية باستثناء الفوسفات والملح .

النمو الاقتصادى :

كانت الدول العربية فى نهاية الحرب العالمية الثانية تتمتع بمزايا تفوق ما تحوزه الدول المتخلفة وتعايش ظروف مواتيه لتحقيق نمو اقتصادى سريع ، حيث كانت معظم الدول العربية تتمتع بالاستقلال السياسى

---

(١) وتشمل الدراسة تسع دول عربية فقط هى الكويت والسعودية ، الأردن ، العراق ، سوريا ، مصر ، السودان ، ليبيا ولبنان .

باستثناء الكويت والسودان ، وتمتلك هياكل اقتصادية أساسية أكثر تطورا من تلك الموجودة فى الدول المتخلفة .

وبالرغم من ذلك ، نجد أن كل الدول العربية أخفقت فى تحقيق نمو اقتصادى سريع والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية .

الهيكل الاقتصادى :

بالرغم من ضآلة نصيب القطاع الزراعى فى الناتج القومى الاجمالى ، نجد أن القطاع الصناعى من حداثة النشأة ومن الصغر النسبى بحيث لا يحدث أثرا ذا أهمية فى الصورة القومية باستثناء مصر . وطبقا لبيانات المتغيرات القومية عام ١٩٥٤ لاتشكل الصناعة بمفهومها المنظم والحديث سوى أقل من ١٢٪ فى لبنان و ٩٪ فى مصر .

ولكن طبقا لاحصاءات عام ١٩٦٨ استطاعت مصر أن تضاعف هذه النسبة فى حين أن بقية الدول لم تتجاوز ١٣٪ ، بل وفى بعض الدول مثل ليبيا والسعودية بلغت ٢٪ .

ولتبيان الأهمية النسبية للصناعات الموجودة فى الدول العربية ، نجد أن قطاع صناعة المواد الغذائية يحتل المرتبة الأولى فى هيكل الصناعة العربية ، اذ تبلغ مساهمة القطاع فى القيمة الكلية للانتاج الصناعى العربى (٥٠ـ ٧٠٪) وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية تبلغ ٦ـ٨٪ . وعموما يمكن القول بأن الصناعة العربية تتسم بالبساطة ، يجعلها تعانى من عدم وجود تشابك كبير بين وحداتها المختلفة . ويلاحظ أنه فى كل الدول العربية باستثناء مصر ، أن النقد الأجنبى المتأتى من الصادرات الصناعية يشكل نسبة تقل عن ١٠٪ من قيمة